مرسوم رقم ٦٤٢٧

احالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى تعديل اسم بلدة "عرمتي"
قضاء جزين- محافظة لبنان الجنوبي ليصبح بلدة " عرمتى"

إنّ رَئيسَ الجُمهُوريّة
بنَاء عَلى الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاتـــه،
بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى : يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى تعديل اسم بلدة "عرمتي" قضاء جزين- محافظة لبنان الجنوبي ليصبح بلدة " عرمتى".

المادة الثانية : ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

صدر عن رئـيس الجمهوريـة
رئيـس مجلـس الـــوزراء
الامضـــاء : حســان ديـــاب

بعبدا في ٢ حزيران ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

وزيـــر الداخلية والبلديات
الامضـاء : محمد فـــهمي

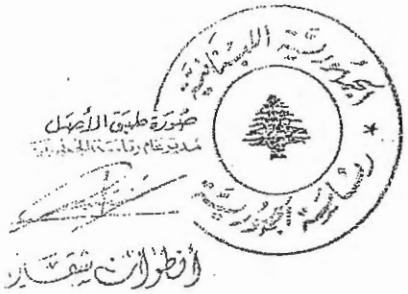

مشـــروع قانـــون

تعديل اسم بلدة "عرمتي" قضاء جزين- محافظة لبنان الجنوبي ليصبح بلدة " عرمتى"

المادة الاولى : عدّل اسم بلدة "عرمتي" قضاء جزين في محافظة لبنان الجنوبي الوارد في الجدول رقم (١) الملحـــق بالمرســـوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاتـــه، ليصبـــح بلدة "عرمتى ".

والباقي دون تعديل.

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

حيث ان الجدول رقم /١/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم /١١٦/ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ تضمّن أسماء قرى محافظة لبنان الجنوبي ومن بينها بلدة "عرمتى"،

وحيث ان مجلس بلدية عرمتى وافق بموجب قراره رقم ١٢ تاريخ ٢٠١٩/١/٢٥ على تصحيح التسمية بحيث تصبح "عرمتى" بدلاً من "عرمتي" كما هي معروفة في المنطقة وواردة على السجلات العقارية وقيود الأحوال الشخصية مشيراً الى ان التسمية الأجنبية للبلدة هي ARAMTA.

وحيث ان تصحيحاً للخطأ وتداركاً للتناقض الحاصل بين المستندات الرسمية العائدة للبلدة ومنعاً للمزيد من الإلتباس،

لذلك،

فقد تمّ إعداد مشروع القانون المرفق، راجين من مجلس النواب الكريم إقراره.

تقرير لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٤٢٧ الرامي الى تعديل

اسم بلدة "عرمتي" قضاء جزين – محافظة لبنان الجنوبي

ليصبح بلدة "عرمتى"

عقدت لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية جلسة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/٧/٦ برئاسة رئيس اللجنة النائب سمير الجسر وحضور مقرر اللجنة النائب أنور الخليل وعدد من النواب أعضاء اللجنة وذلك لدرس مشروع القانون الوارد أعلاه.

حضر الجلسة السادة:

- مدير عام الادارات والمجالس المحلية بالانابة السيدة فاتن ابو حسن عن وزارة الداخلية والبلديات
- المراقب الرئيسي محمد الشامي عن وزارة المالية

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة التي تفيد أنّ مجلس بلدية "عرمتى" وافق بموجب قراره رقم ١٢ تاريخ ٢٠١٩/١/٢٥ على تصحيح التسمية بحيث تصبح "عرمتى" بدلاً من "عرمتي" كما هي معروفة في المنطقة وواردة على السجلات العقارية وقيود الاحوال الشخصية وتصحيحاً للخطأ وتداركاً للتناقض الحاصل بين المستندات الرسمية العائدة للبلدة، ومنعاً للمزيد من الالتباس وبعد موافقة النواب أعضاء اللجنة، أقرّت اللجنة مشروع القانون كما ورد من الحكومة بالاجماع.

واللجنة، إذ تحيل مشروع القانون المذكور كما أقرته، الى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

بيروت في ٢٠٢٠/٧/٦

رئيس اللجنة

النائب

سمير الجسر